دراسة تحليلية لكتاب (الإنسان مسير أم مخير؟)

للأستاذ الدكتور (شهيد المحراب) محمد سعيد رمضان البوطي

إعداد: شريف محمد مراد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين أما بعد:

اسم الكتاب: الكتاب الذي أتناوله بالبحث اسمه "الإنسان مسير أم مخير؟ " وهو من تأليف الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ومن منشورات دار الفكر في دمشق، والكتاب طبع أول طبعة منه في عام ١٩٩٧م، ثم توالت طبعاته، والكتاب في حقيقته بحث –كان الدكتور رحمه الله تعالى– ألقاه في برنامج تلفزيوني تحت عنوان: الدراسات القرآنية، في التلفزيون السوي بدمشق في أيام الأربعاء من كل أسبوع، ألقاه بشكل مبسط من ذاكرته، ثم قدمه مفصلاً ومحدداً بضوابط علمية في كتابنا هذا.

حول أهمية هذا الكتاب: يأتي أهمية الكتاب أنه يتناول مسألة من أهم المسائل التي تتعلق بعقيدة المسلم؛ خاصة تلك العقيدة التي لا بد لكل مسلم من معرفتها ثم اليقين بها كوجود الصَّانع جلّ جلاله، وصفاته، وعبودية الإنسان له عزَّ وجلَّ، ومسؤوليته تجاهه، وما هو مقبل عليه بعد الموت، وموجبات التكليف ومسقطاته... والمقصود من العقيدة علاقة ما بين العبد وربه جل جلاله. ولابد للإنسان أن يتعلم حتى يبصر هذا العلاقة، ثم يعبده عن قناعة وطمأنينة النفس. ومسائل العلاقة بين الإنسان وربه كثيرة، ولكن من أهمها وأكثرها تعرضاً للجدل والنقاش.

منذ عصر الصحابة إلى يومنا هذا، مسألة التسيير والتخيير في حياة الإنسان، وهي ذات ارتباط وثيق بعقيدة القضاء والقدر، وممن ناقش وجادل في هذه المسألة علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود خاصة أوائل الذين كانوا يخلطون في مسألة القدر ويستثيرون المشكلات حولها. ثم اتسع نطاق الجدل في هذا الأمر وتشكلت الفرق، وتطرف بعضهم إلى القول بأن: لا قدر والأمر أُنفْ (اي يحدث طفرة دون سابق علم من الله). وكان أول من اهتاج فقال هذا الكلام معبد بن خالد الجهني (....–٧٢ هـ) وتطرف فريق أخر إلى القول بأن الإنسان مجبر في كل أحواله وشؤونه وأنه أسير القضاء والقدر، ومنهم جهم بن صفوان (...–١٢٨هـ). ومن الأول نشأ مذهب القدرية، ومن الثاني مذهب الجبرية. ثم خمدت حدة المذهبين ثم نشأ مذهب المعتزلة الذين فروا من مشكلة الجبر التي تخدش في تصورهم صفة العدل لله عز وجل، وقالوا أن الإنسان هو

خالق لأفعال نفسه الاختيارية، ومن ثم هو السؤول عنها، واستمر هذا الجدل حتى جاء أبو حسن الأشعري (٢٦٠-٣٣٠ هـ) وأبو منصور الماتريدي (...-٢٦٨). فأعادوا الناس إلى ما كان عليه أصحاب رسول الله من الحق؛ الذي جاء به كتاب الله وسنة رسوله (ص)، وأخذ الفقهاء وعلماء التفسير ورجال الحديث بهذه العقيدة، وخدموا الأمة بها حتى عاد الناس إلى جادة الصواب. ورغم ذلك لم تنتهي المشكلة، ولم ينتهي الجدل حتى في العصر الحديث .فظهر بين المتأخرين فرقين من العلماء.

فالأول: وهم المنافحون عن الإسلام، فقد أثروا عدم الخوض في مسألة الجبر والاختيار هذه. واستدلوا على موفقهم بالحديث الذي يرويه الطبري مرفوعاً (إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذُكرتْ النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا).

والفريق الثاني :المتحاملين عليه عن عمالة وكيد، أو عن جهل وسوء فهم. الذين راحوا يجعلون منها مدخلاً لبعث الريب في عقول المؤمنين. أما هدفي وغايتي أنا من الكتابة في هذا الموضوع أن أعود بالمسلمين إلى تنقية عقائدهم من العكر الذي طرأ عليها، وتصفيتها من الشوائب والشبهات التي ألصقت بها، أي إلى حال الصحابة ونفوسهم المطمأنة الذين استوعبوها بعيداً عن صخب الأهواء وأغشية الشبهات الوافدة وضجيج المجادلات. والطريق إلى تحقيق هذا هو إزالة تلك الشبهات والأفكار، وبيان زيفها وبطلانها، ولو عن طريق فلسفة زائفة. حتى نصل إلى ما وصل إليه الصحابة من اليقين الصامت والمطمئن حيال هذا الموضوع، وعلى منهج الذي سلكه أبو الحسن الأشعري، في انتصاره لسواد الأمة-أهل السنة والجماعة-، وإعادة العقلية الإسلامية إلى الجادة المستقيمة العريضة التي ترك رسول الله أصحابه عليها. دون زيادة أو نقصان. ثم قياماً بواجب المسؤولية التي كلفنا الله بها من بيان الحق، وإقامة البراهين عليه، ودعوة الناس إليه، وأداء وظيفة أقامنا الله عليها. فما الذي نعنيه بالتّسيير والتّخيير: نعني بالتسيير التصرفات والحركات التي تصدر من الإنسان خارج قصده وإرادته؛ كالتثاؤب، وحركة الارتعاش، والولادة، والموت، والمرض، والسقوط بغير قصد.. ونعني بالتخيير تلك التصرفات والأعمال التي تأتي ثمرة وإرادة من صاحبها، كقيام أحدنا إلى الصلاة، وخروجه من داره لمباشرة وظيفته أو عمله التجاري، وكمشاريعه المختلفة التي يقصد إليها ويخطط لها ثم يقوم بتنفيذها...فالإنسان أياً كان، يتعرض لكلا هذين النوعين من التصرفات ...وخلاصة القول أن هناك تصرفات وحركات لا خيار للإنسان في جذبها أو ردها، أي تصرفات قسرية لا شأن للإرادة بها، والدليل عليه الواقع والتجربة والمشاهدة، وتصدر من الإنسان في الوقت ذاته تصرفات وأعمال هو أمير نفسه فيها، والدليل هو ما يعلمه الإنسان ويشعر، وهناك فرق بين النوعين من التصرفات، ومثاله حركة الارتعاش وحركة الرقص، وهذا الفرق الذي يشعر

به كل منا بالضرورة والبداهة هو دليل قاطع على أننا مختارون في التصرفات الأخيرة، ومسيرون في تصرفاتنا الأولى، "وعلماء العقيدة الإسلامية من أهل السنة والجماعة متفقون على هذه الحقيقة ". هل تتعرّض حرية الاختيار لمؤثرات تربوية واجتماعية تقضي عليها؟ ولعل من الناس من يقول: ولكن الإرادة التي تروها مصدر الاختيار قد تتعرض لمؤثرات تفقدها فعاليتها، خاصة التربية، حتى يظهر في تصرفاته الإرادية بأنه مسير غير مخير! والجواب إن إرادة الإنسان لا تنبع من الفراغ ولكنها تتحرك بحوافز، ومن الأشياء التي تبرز هذه الحوافز التربيةُ؛ بل وتلعب دورا كبيراً في إظهارها. والقرار الذي يتخذه الإنسان بعد تلك المؤثرات هو منبع المسؤولية في كل الأحوال. وهذه المؤثرات لا تفقده الإرادة إنما توجه إرادته إلى ما يختاره العقل. وهذه المؤثرات قد تشوّش على الإنسان سبيله إلى اتخاذ القرار المخالف، كما يجد هذا التشويش من حظوظ نفسه وأهواءها أيضاً، لذا يأتي هنا دور العقل والرشاد لاختيار واتخاذ القرار المناسب ...وذلك معنى قول الله تعالى: (أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ، وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ، وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ). أي الخير والشر، كما قال ابن مسعود وابن عباس وعلي رضي الله عنهم وغيرهم. وهو أيضاً معنى قوله سبحانه وتعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا). لذا فهو يقول: " والحكمة من ذلك أن يكون انقياد الإنسان لأوامر الله عزَّ وجلّ مصحوباً بجهد يستأهل عليه الأجر، وإنما الجهد أن يقتحم عقبة هذا الصراع ويجتازها إلى تنفيذ أمر الله. وهذا ما جعل الإنسان الملتزم بأوامره عزّ وجلّ أعلى درجة من الملائكة، كما هو مقرر في مصادر العقيدة الإسلامية". أي المهم أن نعلم أن تلك المؤثرات لا تعدم إرادة الإنسان، ولا تلغي قدرته على الاختيار واتخاذ القرار، ولكنها تحمله بعض الصعوبات والمشاق. ومتى اشتدت هذه العوائق حتى قضت على إرادة الإنسان، عندها تسقط عنه التكليف، بمقتضى الآية القرآنية القائلة: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا). وهذا يعني قد يكون هناك صعوبة في الاختيار، واتخذ القرار ولكنه لا يعني استحالته .هل في قضاء الله ما يلغي اختيار الإنسان؟ أغلب من لا يستطيعون أن يميزوا بين هذين النوعين من التصرفات، هم الذين يظنون أن الإنسان خاضع في كل الأحوال لقضاء الله وقدره. ولبيان ذلك علينا بيان معنى القضاء والقدر.

ومصدر الوجوب الإيمان بهما: الإيمان بالقضاء والقدر جزء من حقيقة الإيمان الكلي بالله عز وجل ومصدره دليلان اثنان:

١- حديث عمر بن خطاب مرفوعاً (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره).

٢- وجوب الإيمان بصفة العلم لله تعالى.

معنى القضاء والقدر :كلمتان يعرب بهما عن علم الله تعالى لأشياء ووقوعها في الوجود حسب علمه، ليس أكثر. فالقضاء: علم الله جل جله بالأشياء في الأزل على الصورة التي ستوجد عليها.. القدر وجود تلك الأشياء في عالم الظهور على وجه تفصيلي يوافق القضاء السابق." فعلاقة قضاء الله تعالى بالأفعال أو الأشياء؛ ليست سوى علاقة علم بها وكشف لها قبل وقوعها، وهي لوازم ألوهية الله تعالى بالبداهة، إذ من صفاته جل جلاله أن يعلم بكل ما هو كائن وما سيكون في الوجود. ولو أن الأشياء أو بعضها وجدت أخيراً على غير الشكل الذي تعلق به علم الله في الغيب، لانقلب علمه جهلاً، وذلك محال في ذات الله تعالى كما هو معلوم". ومن هنا ندرك أن وجوب الإيمان بقضاء الله عز وجل ليس إلا من مستلزمات وجوب الإيمان بعلم الله الأزلي المتعلق بكل ما يجري في الكون .ومن ذلك ما يصدر عن الإنسان من تصرفات وأفعال. أي عندما يختار الإنسان شيئاً ما وتتجه إليه نفسه من جزئيات التصرفات والأفعال عندئذ يخلق الله أفعاله وتصرفاته تلك مطابقة لاختياراته التي اتّجه إليها. وكل ذلك ثابت ومسجل في علم الله الأزلي: " فنقول بناءً على ذلك: إن الله علم وأراد ما يصدر عن الإنسان بإرادته واختياره من خير وشر، وهذا هو معنى القضاء. وبوسعنا أن نعبر عن هذا كله بكلمة وجيزة جامعة، وهي أن القضاء علم الله بكل ما يقع في الكون وكل ما يصدر عن الإنسان، والعلم صفة كاشفة وليست مؤثرة. فمن أين يأتي الإجبار والقهر من خلال صفة العلم هذه إلى الإنسان؟ والعلم تابع للمعلوم وليس العكس". وقد كثرت الشبه في هذه الناحية، فمنهم من يقول: لماذا خلق الله زيداً وهو يعلم أنه سيرتكب ما لا يرضيه؟ ومنهم من يقول: من الذي يخلق أفعال الإنسان؟ الجواب عن السؤال الأول هو معلوم أن الله أنعم على الإنسان بنعمة الحرة والاختيار ودله على الخير وأمره بفعلها ونهاه عن الشر ودليل عليه فإذا اختار الشر فهو المسؤول عن فعله وليس الله تعالى. وأيضاً من قال لكم ينبغي أن يكون الكون خالياً من الشرور. وعن الثاني فنقول: أول من ذهبوا ضحية هذه الشبهة هم المعتزلة: " فقد قرروا أن الله عادل في سائر أفعاله وأحكامه (وهذا حق لا شك فيه)، واقتضاهم هذا القرار أن يقولوا: " بأن الإنسان إذن هو الذي يخلق أفعال نفسه الاختيارية. إذ لو كان الله هو الخالق لها، لأدى ذلك إلى أن الله يخلق في عباده أفعالهم التي يأمرهم بها والتي ينهاهم عنها، ثم يثيبهم ويعاقبهم على ما لا يد لهم فيه، وهذا يتنافى مع صفة العدالة الثابتة له.. فتهربوا من هذا اللزوم إلى القول بأن الإنسان هو خالق لأفعال نفسه الاختيارية". "وجعلوا الإنسان شريكاً مع الله في أخص صفاته وأفعاله وهي الخلق". أما أهل السنة فقالوا: الله هو خالق كل شيء، وأفعال الإنسان داخلة يقيناً في هذا العموم. والرد على المعتزلة بأن نقول: الله هو الذي خالق كل شيء أي عناصر الفعل من القلم والورق، وأعطى للإنسان القدرة على القصد المتجه إلى استعمال هذه

العناصر وتوظيفها، فإذا هو الخالق وهو الفاعل. أما القبح فهو الذي خلق القبح، ولكن الإنسان هو الكاسب لفعل القبح باختياره فعل القبح وتركه للفعل الحسن إذن هو فاعله .وتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً. الكسب هو مناط الثواب والعقاب وحتى تتضح هذا نقول: الله هو الذي يخلق أفعال الإنسان، ولا يستقيم معنى الربوبية إلا بذلك. ومعنى ذلك هو الواجد للمواد الفعل وعناصره الخارجية .والإنسان هو الذي يكسب هذا الفعل بقصده واختياره، والإنسان ينال الثواب أو العقاب على قصده واختياره لا على فعله. وهذا القصد والاختيار يستعمل الإمام الأشعري بدلاً عنه كلمة الكسب، وذلك لسببين:

أولاً: لأن كلمة الكسب وردت في القرآن الكريم في هذا الصدد تعبيراً عن مصدر استحقاق الإنسان للثواب أو العقاب في أفعاله مثل قوله تعالى: (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ)، فقد نسب الكسب إلى القلوب.

ثانياً: أن الكسب أخصّ من القصد والعزم، إذ الكسب قصد إلى الشيء مع الإنجاز، أما القصد فقد يكون مع الإنجاز وقد يكون بدونه. أم أبو منصور الماتريدي فيغلب عليه وأصحابه التعبير بكلمة الاختيار، والخلاف لفظي يتعلق بالاصطلاح والتعبير، ولا علاقة له بالمضمون والجوهر. ما هو موقع الكسب من القدرة؟ وهل يبقى جبرٌ مع ثبوت الكسب للإنسان؟ ذهب السلف الصالح من هذه الأمة وإمامهم في ذلك أبو الحسن الأشعري إلى القول: بأن الله عزّ وجلّ هو خالق أفعال الإنسان، لكن بكسب الإنسان وبخلق الله وقدرته، وهذا لا يعني أن الإنسان مجبر في أفعاله ومجبر في اختياراته وإرادته كما فهمه بعض السطحيين من الكتاب المعاصرين. وذلك لأن الله هو خالق ملكة القصد والاختيار في الإنسان. ومن الواضح أن ملكة الإرادة والاختيار شيء، وممارسة هذه الملكة من خلال الاختبارات الجزئية أمر أخر. أي جميع تصرفات الإنسان إنما تتم بقدرة الله تعالى، مع ثبوت الاختيار له–أي للإنسان–فيما قد جعله مختاراً فيه. وهذا بصريح القرآن الكريم، وهي ليست نظرية أو اختراع أتى بها الإمام الأشعري كما أدعى ذلك الأستاذ الزركان، بل هذه حقيقة قرآنية مثبتة في العشرات من الآيات القرآنية. وإلى هذا ذهب سعد الدين التفتازاني وأكد الحقيقة التي رد بها الإمام الأشعري على المعتزلة قائلاً:" الله خالق كل شيء، والعبد كاسب. وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب .وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق". ولا جبر في هذا أبداً بل دليل – على أن الله جعل القدرة التي خلقها في الإنسان ومتعه بها، خادمة لقصوده ورغباته التي يعزم عليها ثم يتوجه إليها، – شاهد على أن هذا الإنسان يتمتع باختياره وقصده، ويفعل ما يشاء. وعندما يريد فعل شيء يخلق الله له القدرة على ذلك الشيء فإن كان خيراً أُثْيِبَ عليه وإن كان شراً عُوقِبَ عليه. بل أستطيع أن أقول لمن يحتج بهذه الحجج الواهية ألا تشعر وأنت تخرج من بيتك وتتوجه إلى ملعبٍ لتمارس بعض الحركات الرياضية حفاظاً على

سلامة جسمك من الأمراض وأنت تفعلها بأنك حر مختار وقادر على أدائها، وفي نفس الوقت تدرك نعمة الله عليك إذا أقدرك على أداء تلك الحركات، فلولا قدرته تعالى وخلقه لفعلك لما استطعت أدائها. فهل هو الذي أجبرك على تلك الحركات أم أنت اخترتها؟ أليس هذا الذي يدفعك للشعور بالشكر لله على هذه النعمة التي أقدرك عليها في حين هناك الكثير ممن منعه الله منها بسبب مرض أو عجز أقعده عن الحركة والخروج. فارجع إلى ذاتك تدرك الحقيقة التي أكدها أهل السنة والجماعة. مشكلة التوفيق بين إرادة الإنسان وإرادة الله وهذا يحتاج إلى تفريق بين الإرادة والرضا. وهناك فرق دقيق بينهما: الإرادة: "هي قرار العقل بفعل أو تصرف ما، بقطع النظر عن كونه مرغوباً أو غير مرغوب إلى نفس المريد. أما الرضا فهو حب الشيء والرغبة فيه ". والفرق واضح جداً؛ لأن الشيء قد يكون مراداً ولكن غير مرضيٌ عنه، وقد يكون الشيءُ مرضيّاً عنه وهو غير مراد، وقد يكون مراداً ومرضياً عنه في وقت واحد. أما عند المعتزلة فالكلمتان مترادفتان ولا فرق بينهما. ومرد القول في هذه المسألة إلى اللغة العربية، ومصطلح الألفاظ القرآنية القائم على فقه اللغة العربية. وقد ثبتت صفة الإرادة وصفة الرضا لله عز وجلَّ، بالنصوص القاطعة في كتاب الله عز وجل من مثل قوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ). أما آية الرضا فقوله تعالى: (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ). ومن الآيتين يتضح أن صفة إرادته تعالى تعلقت بكل ما يجري في الكون وما يفعله الناس من شر أو خير، في حين أن الآيات التي أثبتت صفة الرضى له سبحانه وتعالى أوضحت تعلق رضاه عز وجل ببعض الأمور بعضها الآخر. إذا معنى الكلمتان مختلف، والله لا يرضى عن جميع التصرفات التي تصدر من الناس كما قال تعالى: (فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين). ومن هذا نستنتج أن كل ما يصدر من الإنسان من خير أو شر وبحريته واختياره وإرادته فهو أيضاً بإرادة الله تعالى، ولكنه تعالى لا يرضى عن الشر والمعاصي. ولأن المعتزلة لم يفرقوا بين الرضى والإرادة فقد تورطوا في وهم كبير فقالوا: أن إرادة القبيح صفة قبيحة، كخلق القبيح وإيجاده، إذ قالوا عنه هو أيضاً أنه قبيح. وهذا أمر في غاية الخطورة لأن خلق القبيح يختلف عن فعله؛ لهذا فرق أهل السنة والجماعة بين الأمرين فأجازوا الأول، ومنعوا الثاني. وأجابوا عن شبهة المعتزلة كيف يكون الشرور والمعاصي بإرادة الله تعالى؟ فقالوا:" إرادته تتعلق بخلق الشرور والالآم بصورها وأنواعها المختلفة؛ ولكن لا على وجه الاعتباط، فذلك هو العبث الذي نزَّه الله عز وجلَّ ذاته العلية عنه، وإنما لحكم باهرة ترتبط بنظام هذا الكون. أما العبث فالله منزه عنه ويتعالى عنه علواً كبيراً". هل المشيئة الإنسانية متوقفة على مشيئة الله؟ نعم مشيئة الإنسان متوقفة على مشيئة الله تعالى، فلا مشيئة للإنسان إلا بمشيئة الله عز وجلّ. أي أن الله حكم على الإنسان أن يجعله ذا مشيئة واختيار. فهو خاضع في هذا لحكم الله وقراره.

والدليل قول الله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا، وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا). فهذه الآية ترسخ حقيقة المشيئة التي شاء الله أن يتمتع بها الإنسان، وليست نافية لها كما فهم الجبريون أي نسق الآية يتمثل في حذف مفعول: (تشاؤون) نسياً منسياً، وتقديره في الفعل الثاني وهو: إلا أن يشاء الله، لضرورة تحقيق الربط بين الاستثناء والمستثنى منه. وهو تأكيد على امتنان الله على عباده أن متعهم بمحض فضله ومشيئته بنعمة المشيئة والاختيار، ولولا تفضله عليهم بذلك لما تمتعوا بهذه النعمة". أي أن المشيئة التي يتمتع بها الإنسان في اختيار تصرفاته وأعماله وأيضا أفعاله المتوقفة على خلق الله القدرة في كيانه عند الإقدام على الفعل كلها متوقفة على مشيئة الله تعالى وحكمه، وهي حقيقة جلية. آيات في القرآن قد توهم الجبر في القرآن آيات كان ولا يزال في الناس من يحمِّلونها معنى سلب الله الاختيار عن الإنسان، ولكنها في الحقيقة لا تحمل أي دلالة على أن الإنسان مجبور، مثل قول الله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ). ومنها أيضاً: (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، فهذه الأيات وغيرها تقرر أن الله لو شاء لأدخل الهداية في عقول الناس وأفئدتهم دون أن يمارسوا ذلك باختيار منهم. لكن عند الرجوع إلى معرفة سبب نزول هذه الآيات ندرك أن رسول الله كان شديد الحرص على هداية المشركين .فأجابه الله بهذه الآيات ليؤكد له أن الله قادر على هدايتهم، لكنه جل جلاله تركهم يختارون هم الهداية.أي أن الآيات توضح أن الله سلى رسوله وخفف عنه هذا الهم ببيان " أنه تعالى كان قادراً على أن يضرهم إلى الهداية والرشد، ويدخل السرور على قلب نبيه بذلك، ولكنه جلَّت حكمته شاء أن يفسح أمامهم ساحة المشيئة والاختيار، وأن يضعهم بين نوازع الشر وحوافز الخير، ويترك القرار لما يرغبون ويفضلون، على أن يرشدهم إلى الحق ويبين لهم نتائج التمسك به، ويحذرهم من الباطل ويبين لهم عواقب التورط فيه، وتلك هي الرسالة التي كلِّف بها سائر الرسل والأنبياء ". وهناك طائفة من الآيات تؤكد أن الله عز وجل إن شاء هداية الناس فلا راد لمشيئته ومن شاء ضلاله فلا سبيل إلى هدايته. مثل قول الله تعالى: (وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاء)، وقوله تعالى: (مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ). هذه الآيات توضح أن مشيئة الله هي النافذة لا مشيئة الإنسان،وهذه تتعارض مع الآيات التي توضح بأن الله منح الناس طرقين الخير والشر مثل وقوله تعالى: (وهديناه النجدين)، أي مكناه من اتباع سبيل الهداية وسبيل الضلال. وفي الحقيقة لا توجد تعارض بين الآيات، والجواب: من أراد الهداية وسلك سبلها وطلب من الله العون مده الله بالهداية والتوفيق، ومن أصر على المنكر والشر وتكبر على الحق خذله الله وعجل له عقابه، فيكون بذلك ممن أضله الله بمشيئة

منه. وهذا عين العدالة؛ لأنه ناتج عن اختيار إنسان لواحد من الطريقين. والأدلة على ذلك كثير من الكتاب والسنة:

١ – ما من إنسان يولد إلا وقد غرس الله فيه فطرة التوجه إلى الإيمان بالخالق.مثل قوله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ).

٣– من سنن الله في عباده أنه يضيف إلى هذه الهداية الفطرية عوامل تدفعهم إلى مزيد من الهداية. مثل قوله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ)، أي من طلب الهداية وعمل واستسلم لفطرته الإيمانية وفقه الله وأعانه على الهداية والعكس صحيح. وآيات الخذلان مثل قوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا). ولكن لكل من الإضلال والهداية دستوراً ألزم الله ذاته العلية به. وقد رأيت أنه يتفق تمام الاتفاق مع حرية الإنسان واختياره". وأحاديث من كلام رسول الله قد توهم الجبر في الصحيح من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، أحاديث كان ولا يزال الناس يتوهمون فيها دلالة على أن الإنسان مجبور، بل يفهمون منها أن القدر ليس إلا القيد الذي يقيد الإنسان للسير فيما قد خلق من أجله، فإن كان قضاء الله أنه من أهل الشقوة والنار فلا بد أن يسلك مسالك أهل الشقوة والعذاب، وإن كان قضاء الله أنه من أهل السعادة والنعيم، فلا بد أن يسلك مسالك أهل السعادة والنعيم، أي بدافع من ذلك القضاء. أي يفهمون أن سلوك الإنسان تابع لقضاء الله في حقه، وليس قضاء الله في حقه تابعاً لما علمه الله من واقع سلوكه واختياراته.

والأحاديث هي أولاً (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً...).

والحديث الثاني: (ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار....).

والثالث: (احتجَّ آدم وموسى...).

والرابع:(إن قلب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن)

والخامس: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة...).

و أجاب أهل السنة والجماعة عن جميع الإشكالات التي أثرها أهل الزيغ والأهواء، وأزالوا اللبس الذي قد يوهم الجبر، وقرروا أن الإنسان يتمتع بكسب يتوجه به ما يختار من الأعمال والتصرفات، وأنه هو مصدر الجزاء الذي يترتب له أو عليه. وأخير عاد إلى منطق العبودية لله تعالى بعد جميع تلك الأدلة العلمية التي

ذكرها هنا فقال:" هب –أيها الأخ – أن الله تبارك وتعالى لم يشأ إلا أن يسوق قسماً من عباده بسياط القسر والإكراه إلى النار، فيقذفهم فيها عنوة وابتداء، ولم يشأ إلا أن يسوق القسم الآخر بالوسيلة ذاتها إلى جنة الخلد، فيكرمهم بها منحة وابتداء، أفيوجد في هذا الملكوت كله من يستطيع أن يناقشه الحساب، ويقول له: لم؟ قال: لا. قلت: أفيوجد من وراء ملكوت الله كله كون آخر لا يخضع لسلطان رب العالمين، حتى يلجأ أحدنا إليه ويعلن من هناك استنكار ما يريد أن يستنكره من القوانين والأحكام؟ قال: لا. قلت: فإذا كان هو وحده مالك الملك كله، أفليس من حق المالك أن يتصرف بملكه كما يشاء؟ قال: بلى. قلت له: فتعال يا أخي نلزم باب العبودية لرب الأرباب، فقد كدنا أن نشرد عنه إلى شقاء الغواية والاضطراب، تعال..فلا مفر من الله إلا إليه، ولا ملاذ من عذابه إلا بالخضوع لسلطانه، ولا عليك ممن استنكر فوق قمامة من الجهل، أو اعتلى فوق عيدان من الوهم، فسوف يقدم الجميع إلى الله من باب العبودية له صاغرين مطأطئين: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا).

هل الأحكام الآلهية خاضعة لقيم سابقة؟ أي هل لها وجود سابق على أفعال الله وأحكامه. ومثال ذلك الخير والشر هل ينبع الخير أو الشر من جوهرهما، أي من ذاتهما، دون أن يصنعه فيها صانع، ودون أن يضفيه عليها خالق؟ أم هل القيم كلها خاضعة لتقيم الله لها، فهو الموجود لها. ومن ثم فهو الذي يعطيها وصفها اللائق بها بمقتضى حكمته ورحمته وعدله. فالقبح والحسن ليسا قبحا أو حسناً لجوهرهما وذاتهما، إنما يأتيهما عوارض واعتبارات وعلاقات يخلقها الله عز وجل. وهذا السؤال جاء من طريق انبهار العقل الاعتزالي بمقولات الفلسفة الإغريقية دون هضم لها. أي مسألة الحسن والقبح العقليان في الأشياء، فاضطر أهل السنة والجماعة أن يردوا عليهم، ويواجهوهم بالحقيقة التي عليها أن يعلموها وهي لا يجوز تحميل العقل قرارات لا يستقل بها إلا النقل. وهناك نقطة يتفق فيها جميع العقلاء وهي أن من الأفعال والتصرفات ما يوصف بالقبح أو الحسن. وهذا الوصف إنما أتى من عوارض خارجية كالعلاقات الاجتماعية. وبعض العادات التي تتعلق ببئة معينة، أي حسب الآثار الاجتماعية المفيدة أو الضارة، مثل العبادات وما يترتب عليها من الأجر والثواب، أو المعاصي وما يترتب علها من الوزر والعقوبة. وهذه من الأمور التي اتفق المعتزلة مع أهل السنة أن الحاكمية في هذه الأشياء كلها لله وحده عند الجميع. أما نقطة الخلاف في أنهم قالوا بعد الاتفاق السابق بأن هناك أفعالاً وتصرفات تتوقف صفة القبح والحسن على العوارض الخارجية، أي من ذاتها وأمثلته العدل حسن، والظلم قبح، وزعموا أن هذا يحقق لله تعالى الكمال المطلق، لذا قالوا يجب

من الله الأمر بكل ما فيه خير وصلاح، والنهي عن كل ما فيه شر وفساد. والعقلاء يقررون الحسن والقبح بوازع من عقولهم لا من الشرع، وإنما أرسل الله الرسل والأنبياء ليؤكدوا ما قد علم العقل الإنساني حسنه لذاته وضرورة شرعه والعمل به."وأهل السنة لا يمنعون من وصف الأشياء بالحسن أو القبح بمقتضى قرار العقل ودون الرجوع إلى الشرع، لكنهم يمنعون من جعل العقل بديلاً عن الشرع في ربط الأعمال الحسنة بالأجر. لأن قناعات العقل لا تصلح أن تكون حاكماً على شرع الله وأوامره، بل العكس هو الصحيح ". أي أن سمة الحسن والقبح لا تنبع من جوهر الشيء وهويته، وإنما تعرض له من خارج ذاته. والحكم الشرعي لا يترتب عليها وحدها بل لا بد من الاعتماد في ذلك على خبر رسول أو نبي يخبر بذلك عن الله عز وجل. لذا فالجواب عن السؤال الذي طرحه في أول هذه النقطة هو: لا، بل القيم كلها تابعة لأحكام الله عز وجل .قضاء الله بالمصائب والشرور ومعناه أن جميع المصائب والشرور إنما تقع بقضاء من الله عز وجل أي بعلم وإرادة سابقتين من الله تعالى في الوقت المحدد لها، دون أن يكون للناس اختيار فيها. والدليل هو قول الله تعالى: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ، لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ). ولله تعالى في هذه المصائب والشرور حكمة، ولكن ما هي هذه الحكمة. وفي الحقيقة لها حكم كثيرة منها مثلاً.

أولاً: أن يوقظ المفنونين بعلومهم، والمأخوذين بما يتصورونه من آلية الطبيعة وشأنها، إلى أن الفعال هو الله وأن الذي أخضع الطبيعة وسخرها لمصلحة الإنسان هو الله، وقد كان لا بدّ أن يأتي هذا الإيقاظ من خلال مصائب وشرور، وفي هذا الإيقاظ رحمة بالغة من الله بالإنسان.

ثانياً: لقد كلف الله الإنسان بتكاليف ومهام ولا تظهر مسؤولية الإنسان وعبوديته إلا من خلال قيامه بتلك التكاليف بسلوكه الاختياري. فإن استجاب لهذه التكاليف وارتفع في يقينه وسلوكه إلى مستوى هذا الشرف الذي ميزه الله به فقد نجح في الاختبار، والاختبارات لا تكون إلا إذا كانت حياته ممزوجة بشيء من المصائب والآلام. لذا كان من الضروري أن تكون في الدنيا مصائب وشرور حتى لا يستوي المخلص مع المنافق، وحتى ينال الأول الثواب والأجر، وينال الثاني العقوبة والعذاب.

ثالثاً: جعل الله هذه الحياة ممرا إلى الحياة الحقيقة التي هي المقر وحتى لا يركن الإنسان إلى الدنيا وملذاتها كان لا بد من وضع بعض العقبات على طول طريق الإنسان أثناء رحلته من الدنيا إلى الآخرة كي لا يأسى على ما فاته، ويستعد للخروج من الدنيا إلى مقره الذي أعده الله له منذ الأزل. أما المصائب التي يتحمل الإنسان مسؤوليتها. كما في قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ

لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ). ومصدر مسؤولية الإنسان عن هذه المصائب، عدم تقيده بالوصايا والتعليمات التي خاطبه الله وأمره بها. عرض نفسه لموجبات الشقاء والهلاك، وقد أرسل الله تلك المصائب والشرور نتيجة استكباره وفساده وإهماله لتلك التعاليم، والحكمة لتوقظه إلى حقيقة هذا الدنيا، وحتى لا يحمل الذات الإلهية مسؤوليتها، وهو الحامل لمسؤولية ذلك الفساد، وصدق الله القائل: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ). القضاء وردّ القضاء يتوهم بعض الناس أن مقتضى الإيمان بالقضاء والقدر، أن لا يأخذ الإنسان نفسه بالأسباب، كالدواء للشفاء، والدراسة للنجاح، والكدح في السوق من أجل الرزق، والدعاء لردّ البلاء .لأنهم يتوهمون ويقولون: ما دام الله قد قضى في حكمه بأن المريض سيشفى فلا حاجة إلى الدواء والطبيب، وإن كان قضائه أنه لن يشفى فلا فائدة منها. وهذا يدفع بالناس إلى الوقع في انتشار التواكل، ثم انتشار التخلف. وفي الحقيقة يتنج هذا التفكير الخاطئ من خلال الخيال الذي يتخيله بعضهم بأن في أحداث الكون وأموره ما هو داخل في قضاء الله وعلمه، وفيها ما ليس داخلاً. فالمرض مثلاً داخل والدواء خارج عن دائرة القضاء والقدر، وهذا التصور الخاطئ هو مصدر هذا الوهم التافه الباطل. لأن كل شيء من أحداث الكون: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، خاضع لقضاء الله وقدره. وكلها داخل في علم الله تعالى. ومن سنن الله تعالى أن يستخدم الإنسان جميع الأسباب فالمريض مثلا يذهب إلى الطبيب ويتناول الدواء، ويدعو لنفسه بالشفاء، ثم يتوكل على الله تعالى. أما معنى قول الله تعالى: يمحو الله ما يشاء ويثبت: والجواب هو أن قضاء الله المثبت في اللوح المحفوظ ينقسم القضاء إلى قضاء معلق. أي غير مبرم، والثاني هو القضاء المبرم. والقضاء غير المبرم هو الذي ينسخه ويمحوه بفضل الدعاء والصدقة أو بغيره من الأسباب. فيتحول إلى المبرم، والمثبت في علم الله الغيبي الذي لا يطلع عليه أحد. أما غير المبرم فقد يطلع عليه الأنبياء والرسل والملائكة بعد إذن الله تعالى لهم، أم المبرم فلا يطلع عليه أحد سوى الله تعالى. والدعاء بالمحو والإثبات جائز؛ ولكن على شرط أن يكون بهذه الألفاظ التي كان يكررها بعض الصحابة ومنهم عمر بن الخطاب الذي كان يطوف بالبيت ويقول باكياً: (اللهم إن كنت كتبت علي شقوة أو ذنباً فامحه، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب). والذي لا يجوز قوله: أن يقول إنسان: اللهم ان كنت قد كتبتني عندك في أم الكتاب شقياً أو مطروداً ..فامح..(.لأنه متعلق بعلم الله الغيبي، وعلم الله لا يتبدل ولا يتغير وهو العلم المثبت فيما سماه الله تعالى بـ(أم الكتاب) لا يلحقه أي تبديل ولا تغيير .أما إشكالية المقول ظلماً هل هو ميت بأجله؟ المعتزلة قالوا: أنه لم يمت بأجله. أما أهل السنة والجماعة فقالوا ميت بأجله ودليلهم قول الله تعالى: (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ

سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ). وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا...) فالذي مات مقتولاً، تبَّين أن الأجل المضروب لموته في علم الله إنما هو ميقات قتله .وهو علم الله بأن شخصاً ما سيعتدي عليه ويقتله. إذاً فالمقتول مات بأجله .وجوب الرضا بالقضاء.. وماذا عن المقضي؟ معلوم أن معنى القضاء: علم الله تعالى بكل ما سيجري في الكون. أما المقضي: فاسم مفعول ينطبق على الوقائع الكونية والتصرفات الإنسانية المختلفة. يعني الخير والشر. لذا يجب الرضا بالقضاء دون المقضي، لأن القضاء تابع لحكمة الله تعالى وعدله ورحمته، مهما كانت الأسباب مثل الزلازل والأمراض والأوبئة؛ لأن لله تعالى حكمة في تلك الأشياء السابقة. أما المقضي فلا يجوز الرضى به، لأنه من اختيار الإنسان؛ فالذي يختار الكفر أو السرقة أو الزنى. إلخ لا يجوز الرضى بفعله حتى لا يكون الإنسان شريكاً لفاعله؛ ولأن الله لا يرضاه ذلك. وهو القائل (ولا يرضى لعباده الكفر). ولا يوجد تلازم بين القضاء والمقضي. بل يجب الرضى بالقضاء التي تتعلق بالأمور الكونية، التي لا دخل لإرادة الإنسان وحريته فيها. أما القسم الثاني التي تتعلق باختيارات الإنسان وتصرفاته التكليفية فإن كانت طاعة أو تصرفاً لا معصية فيه وجوب الرضا بها، أما إذا كانت معصية وجب عدم الرضا، لأن الله وإن رضي لعباده أن يتمتعوا بحرية الاختيار والقدرة على اتخاذ القرار، وأراد لهم، إلا أنه لا يرضى لهم الكفر والمعاصي .والخاتمة نوصي المسلم أن يحصن هذه العقيدة

أولاً: بحصن من اليقين العقلي المستند إلى دلائل العلم وبيناته.

ثانياً: تغذية مشاعر العبودية في القلب، بالإكثار من ذكر الله ومراقبته وتهييج عوامل محبة الله وتعظيمه والمخافة منه. كما أنصح نفسي بالتجرد من كل شيء سوى الله تعالى وقدرته وتحكمه فيَّ وفي الناس جميعاً. وأنا أعلن عبوديتي له كاملة، وخضوعي لسلطانه وفقر بين يديه ومنه أطلب العون، وإليه أرفع أسمى آيات الشكر والحمد على الهداية والتوفيق والإيمان، وأن جعلنا خدماً لدينه وكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

أهم المصادر والمراجع

١) أبادي: الفيروز، بصائر ذوي التمييز، انظر حديثه عن الرضا في: ص٣/ ٧٧، وانظر حديثه عن الإرادة في: ٢/١١٠ – .

٢) البوطي، محمد سعيد رمضان البوطي، الإنسان مسير أم مخير ؟،دار الفكر، دمشق، بد.ط، بد.ت، ص١٦

٣) البوطي، محمد سعيد رمضان البوطي، العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر ؟،طبعة جامعة دمشق، دمشق، بد.ط، بد.ت، ص٨٢

٤) وهذه الفكرة مأخوذة من كتاب شرح المواقف للسيد الجرجاني: ج٢ / ٣٧٩، طبعة استانبول.

٥) البوطي، محمد سعيد رمضان، من الفكر والقلب فصول من النقد في العلوم والاجتماع والآدب، مكتبة الفارابي، دمشق، ط١٩٩٧ م،

٦) التفتازاني، سعد الدين، شرح العقائد النسفية للتفتازاني – .عبد الجبار، المجموع المحيط بالتكليف. – عوض، إبراهيم بن عطوة، سنن الترمذي، دار سحنون، تونس، ط ١٩٩٢،٢م

٧) محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية بيروت، بد.ط، بد.ت، كتاب السنة /وقعة جمل.